الأمن الغذائي العراقي بين التحديات ومتطلبات التنمية المستدامة

أ.د. نزار كاظم الخيكاني
جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

م.م. سارة فخري احمد الطالقاني
جامعة الامام الكاظم ع فرع النجف

المستخلص

يعد الامن الغذائي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا على الصعيد العالمي والمحلي، وكان العراق ولا يزال يسعى للنهوض بمتطلباته، حتى أصبحت مسألة التصدي لتحدياته من الأمور المهمة والرئيسة لاسيما استمرار العجز الغذائي في البلد وتراكم الفجوة الغذائية فيه على الرغم من امكاناته الزراعية وتنامي الحاجات الملحة على المنتجات الغذائية، وقد خلص البحث الى مجموعة من النتائج من أهمها تعرض الامن الغذائي في العراق الى حالة من التدهور يرافقها عدم التوازن بين احتياجات السكان المتزايدة على أثر النمو السكاني المتسارع و إخفاق القطاع الزراعي في تلبية متطلبات الغذاء، فضلا عن التحديات العالمية ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسة وانفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج ومن ثم اغراق السوق المحلية بالسلع الغذائية المختلفة ، وقد تضمن البحث ثلاثة محاور، تضمن الأول اطارا مفاهيما للأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وركز الثاني على تحديات الامن الغذائي، اما الثالث استعرض فيه المتطلبات الرئيسة لتحقيق الامن الغذائي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

Abstract

Food security is one of the topics that have received great attention at the global and local levels. Iraq has been striving to meet its requirements. The issue of addressing its challenges has become important and major, especially the continuing food deficit in the country and the accumulation of the food gap in spite of its agricultural potential. The research concluded that the food security in Iraq is deteriorating, accompanied by an imbalance between the growing needs of the population following the rapid population growth and the failure of the agricultural sector to meet the food requirements. As well as the global challenges, the most important of which are the rise in the prices of the main food commodities and the opening of the Iraqi economy abroad, thus flooding the local market with food commodities. The research included three axes. The first included a conceptual framework for food security and sustainable development , the second focused on the challenges of food security, The main requirements for achieving food security in light of the requirements of sustainable development.

المقدمة:

مما لاشك فيه إن الأمن الغذائي يعد من القضايا المهمة التي أولتها بلدان العالم سواءً المتقدمة منها أم النامية الاهمية الكبيرة لاعتبارات عديدة تجاوزت في جوانبها المختلفة الوسائل التقليدية في إمكانات تحقيقه في تلك البلدان بالنظر لارتباطه بالأمن الاقتصادي والسياسي فيها، وأصبح اهتمام العراق في هذا المجال أمرا لابد منه بكونه من البلدان التي تواجه أزمة الغذاء على الرغم من الإمكانات الزراعية المختلفة، إلا إن تنامي الطلب على المنتجات الغذائية على أثر ارتفاع النمو السكاني في وقت يتراجع فيه اسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي أدى الى عجز العراق من تلبية متطلبات السكان وصولا الى العجز الغذائي واعتماده على الاستيرادات من مختلف السلع الغذائية، وبالتالي إنعدام تحقيق الأمن الغذائي في العراق، وقد ساهمت عوامل عدة في ذلك منها الحروب والعقوبات الاقتصادية التي تعرض اليها البلد في العقود الماضية، فضلا عن اعتماد سياسات زراعية غير ملائمة ترتب عليها تراكم واستمرار الفجوة الغذائية ومن ثم العبء على الموازنة العامة والتلكؤ في تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

لقد جاء الاهتمام بالبحث بهدف التعرف على الأهمية التي يفترض أن يضطلع بها الأمن الغذائي في العراق، نظرا لان نجاح سياسات الأمن الغذائي تتطلب الاهتمام في القطاع الزراعي وإمكاناته في تأمين حاجات السكان المتزايدة في وقت ترتفع فيه درجة الفقر مقارنة والبلدان الاخرى، الا ان إخفاق العراق في بناء سياسة واضحة في هذا المجال جعل من مسألة تأمين الغذاء محليا يؤدي الى التأثير سلبا على التنمية المستدامة وما يترتب عليها تراكم الفجوة الغذائية، وعليه جاءت أهمية البحث لتجسيد مبررات ذلك الإخفاق ومدى تجاوز عقبات الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في أن اشكاليته تقوم على مسألة قصور السياسات الزراعية ومدى الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في العراق من جهة، ومدى تحقيقها للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

١. التعرف على متطلبات الأمن الغذائي في العراق وإمكانية تحقيق متطلباته في ضوء التنمية المستدامة.
٢. الوقوف على تحديات الأمن لغذائي في العراق سوآءاً الخارجية منها أو المحلية لبيان أسباب عدم نجاحه، وإمكانية تحقيق مستوى مناسب منه في ضوء ظروف العراق المختلفة.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها الآتي:

(إن متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في العراق تصطدم بمعوقات كبيرة من شأنها عرقلة تحقيق تنمية زراعية مستدامة).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج العلمي الاستقرائي في كشف المسببات لمشكلة البحث يرافقه في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لأهم النتائج.

هيكلية البحث:

تحقيقا لأهداف البحث جرى تقسيمه على ثلاث محاور رئيسة كما مبين في أدناه فضلا عن خاتمة لأهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة: (الاطار المفاهيمي).

المحور الثاني: تحديات الأمن الغذائي في العراق.

المحور الثالث: الأمن الغذائي العراقي في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

المحور الأول
الأمن الغذائي والتنمية المستدامة: (الاطار المفاهيمي)

أولاً: الأمن الغذائي : المفهوم والاهمية

١.مفهوم الامن الغذائي

يقصد بالأمن الغذائي (**Food Security**) بأنه الحالة التي يتسنى فيها لكل إنسان إمكانية الحصول على الغذاء المأمون والغني بالعناصر المغذية كي يعيش حياة موفورة الصحة والنشاط[١]. أي أن يعيش الإنسان حياة بعيدة عن مخاطر سوء التغذية التي تعد مظهراً من مظاهر إنعدام الأمن الغذائي، اذ فهو إصطلاح عرفه الفرد في بداية الامر، ومن ثم من قبل المجتمع ، ومن ثم تبنته الدولة، حتى اصبح مرادفاً لمصطلحات أخرى مثل الأمن القومي والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي، وعلى صعيد الدولة يتحقق الأمن الغذائي عندما يصبح إنتاج البلد وامكانية تسويقه وتنظيم تجارته قادراً على إمداد المواطنين بالغذاء الكافي في الأوقات كافة، سواءً في أوقات الأزمات أم في أوقات الناتج المحلي المتواضع او المتردي وظروف السوق الدولية [٢] وعلى هذا الاساس، فإن الأمن الغذائي يعد من وظائف الدولة الأساسية لتلبية احتياجات المجتمع واتخاذ التدابير لضمان الإمدادات الغذائية.

وعلى صعيد المنظمات الدولية حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية المفهوم بتوفير الغذاء بالكمية والنوعية لاغراض الصحة والنشاط وبصورة مستمرة للأفراد كافة، اعتماداً على الناتج المحلي والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية محليا وبما تتناسب أسعاره مع دخول الافراد وإمكانياتهم المادية.[٣]

ويعرف الامن الغذائي من قبل خبراء المجموعة الأوروبية بأنه العمل الذي يهدف الى اختفاء سوء التغذية وأشكال الجوع الأخرى، وفي هذا المجال يوجد نمطان للأمن الغذائي، أولهما يسود في البلدان النائية ويتصف بتدني القوة الشرائية للسكان، وثانيهما يسود في البلدان التي تتغلب فيها معدلات الاستهلاك العائلي لاسيما ذوي الدخول المحدودة ويرتبط بتقلبات دخل الافراد الحقيقي.[٤]

أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فقد ركزت على ثلاثة أهداف للأمن الغذائي تتمثل بضمان إنتاج إمدادات كافية من الأغذية، وتحقيق أكبر قدرة من الاستقرار في تدفق تلك الإمدادات فضلا عن ضرورة حصول جميع المحتاجين عليه[٥] ، وفي هذا الصدد يرى البعض بأنه يجب توفير الغذاء عالميا ، بينما يرى البعض الآخر وجوب توفيره على المستوى الإقليمي، أما آخرون يؤكدون على ضرورة توفيره على المستوى المحلي.

واستنادا الى ذلك تسعى البلدان إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بما يكفي حاجات السكان منه وصولا إلى تحقيق الفائض في ذلك، مع مراعاة الميزة النسبية لتلك الدول في إنتاج ماتحتاجه من السلع الغذائية مع السعي إلى تحقيق الخزين الكافي من الغذاء ولمدة ثلاثة أشهر لتأمين توفيره في الظروف غير الطبيعية [٦]، كالأزمات والكوارث الطبيعية تلافياً لتعرضها إلى انعدام الأمن الغذائي.

٢. أهمية الأمن الغذائي

يعود استخدام الغذاء كسلاح لأول مرة الغذاء كسلاح في العلاقات الدولية عام ١٩٥٤ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما أصدرت قانونها الرقم (٤٨٠) الخاص بتنظيم المساعدات الغذائية الذي عبر عليه البعض من الاقتصاديين بأنه أداة اساسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، اذ استخدمته ضد مصر عام ١٩٥٦، ثم استخدمته في أعقاب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ لاسيما بعدمحاولة العرب استخدام النفط كسلاح في المعركة[٧] ، وفي العقود الاخيرة من القرن الماضي يلاحظ في العقوبات الاقتصادية على العراق عام ١٩٩١.

يعد العجز في إنتاج المواد الغذائية، وعدم القدرة على تغطية حاجات السكان الاستهلاكية، وتدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي من اهم مظاهر انعدام الامن الغذائي، وبالتالي اللجوء إلى مصادر خارجية للحد من تفاقمه عبر الاستيرادات الكافية ، واصبح لا بديل اليوم أمام أي بلد وهو يواجه انهيار أمنه الغذائي، إلا العمل على تنمية موارده الغذائية.

وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا (Chronic) عندما يكون المخزون أو الإمداد الغذائي غير كافٍ وبصورة مستديمة، وبالتالي عدم تأمين التغذية الكافية للأفراد، ويظهر تأثيره على الطبقات الاجتماعية التي تفتقر على الدوام إلى القوة الشرائية اللازمة للحصول على المواد الغذائية الكافية[٨]، أو على الإنتاج بنفسها، أو قد يكون عرضيا (Transitory)

أي حدوث نقص مؤقت في توفير الغذاء بسبب انخفاض الدخول أو حالة عدم الاستقرار في اسعار السلع الغذائية ، بسبب حدوث الجفاف مثلاً. وهناك العديد من المؤشرات التي يتم من خلالها معرفة أو قياس انعدام الأمن الغذائي من أهمها[٩] :

١. المستوى الغذائي للفرد ، من خلال التعرف على حاجة الفرد البالغ من الغذاء من خلال التعرف على السعرات الحرارية وبما لا يقل عن (٢٥٠٠) سعرة حرارية وبحدود (٦٥) غرام بروتين يومياً كحد أدنى، وبعكسه يعني ذلك وجود مشكلة إنعدام الأمن الغذائي له.

٢. التبعية الغذائية: أي مدى اعتماد البلد على غيره في الحصول على الغذاء خلال مدة زمنية معينة، كالاعتماد على القروض والمنح الأجنبية، في تمويل الواردات الغذائية للدولة، ومؤشر مدى الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء وذلك من خلال نسبة الكميات المستوردة من الغذاء الى الكميات المخصصة للاستهلاك .

٣. الفجوة الغذائية: وتعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من الغذاء ، وبين إجمالي ماينتج محلياً، فكلما زاد الفرق يعني عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الأفراد من الغذاء.

ثانيا: التنمية المستدامة : المفهوم والابعاد

١. مفهوم التنمية المستدامة

إذا كانت التنمية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي أو بمثابة التطور البنياني للمجتمع بأبعاده المختلفة من اجل حياة حرة كريمة، فإن التنمية المستدامة هي إعادة توجيه النشاط الاقتصادى بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والأفراد والاجيال القادمة ، تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة ، وبذلك فقد أصبح مفهوم التنمية مقترنا بتوسيع خيارات الناس سواء فيما يتعلق بموارد كسبهم أو أمنهم الشخصي او وضعهم السياسي او الاجتماعي من خلال الاستخدام الامثل للموارد على اساس ان السكان يتزايد بشكل مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل مستمر.

وتهدف التنمية المستدامة الى رفع مستويات المعيشة ليس عن طريق زيادة الناتج القومي الإجمالي فحسب، وانما عن طريق مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ايضا، لان العيش في وسط الفقر والحرمان يؤدي الى استنزاف الموارد وتلوث البيئة. وقد تبلور هذا المفهوم في مؤتمر البيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢[١٠] لجعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية، الامر الذي ادى الى بلورة مفهوم فرعي (التنمية البشرية المستدامة) وهي تنمية لاتكتفي بتوليد النمو وحسب ، بل توزيع عائداته بشكل عادل ايضا.

٢. مبادىء وابعاد التنمية المستدامة

أ. المبادىء

ان من أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة[١١] كمقومات تؤمن فاعليتها هي:

١) **الإنصاف**: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع .

٢) **التمكين**: أي إعطاء الأفراد إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات او التأثير عليها.

٣) **المساءلة**: أي خضوع الحكم والإدارة الى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة.

٤) **التضامن** بين فئات المجتمع لحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتأمين الحصص العادلة من النمو وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.

٥) **الاستدامة** : او عدم الحاق الضرر بالاجيال اللاحقة

ويمكن ان تعمل هذه المبادىء على إعادة توجيه النشاط الاقتصادى لتلبية الحاجات التنموية للحاضر والمستقبل واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئى الملائم .

٢. الأبعاد

أ- الابعاد الاقتصادية: ويندرج في اطارها النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والمساهمة بالحد من الفقر او القضاء عليه .

ب- الابعاد الاجتماعية : من خلال توجيه مسار التنمية لاستدامة القطاعات التي تساعد على تنمية الخدمات الاجتماعية (التربوية والتعليمية والقضاء على مشكلة السكن والمساهمة في تحسين واعادة توزيع الدخل) .

وهذه الابعاد بدورها تتطلب اتباع انماط اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة [١٢].
ولما كانت التنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر فهناك ثلاث مجالات رئيسة يستوجب مراعاتها وهي النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وهذه تتطلب أيضا إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة سواء من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والنهوض بمستوى القطاعات الاقتصادية فيها ، وانسجاما مع هذا المفهوم ولاغراض البحث ينبغي التأكيد عند معالجة المشاكل الغذائية الاخذ بنظر الاعتبار مسالة التوازن بين التحديات التي تواجه الامن الغذائي ومتطلبات واهداف التنمية المستدامة.

المحور الثاني
تحديات الأمن الغذائي في العراق

على الرغم من امتلاك العراق قاعدة كبيرة من الموارد الطبيعية والبشرية إلا انه لم يتمكن من تحقيق الأمن الغذائي نظرا للعديد من التحديات التي تساهم بشكل كبير في اعاقة التنمية الزراعية وأدت إلى عدم القدرة على تأمين معظم السلع الغذائية ومن جملة هذه التحديات مايأتي:

اولاً: التحديات العالمية.

١. ارتفاع مستوى الاسعار العالمية: لقد شهدت السنوات الأخيرة الارتفاع الكبير في اسعار المواد الغذائية ، ومثال ذلك ارتفاع السعر العالمي للقمح ، فقد ارتفع من ٢١٩ دولار للطن الواحد عام ٢٠٠٦ إلى ٤٨١ دولار للطن الواحد عام ٢٠٠٨ ، الامر الذي يشكل عبئاً للاستيراد من الغذاء[١٣].

٢. ضعف القدرة التنافسية للأنتاج العربي في مجال توفير الاحتياجات من مختلف المجاميع الغذائية لاسيما الاساسية منها، إذ تشير الاوضاع الزراعية الراهنة استمرار العجز في توفير الأحتياجات الأستهلاكية من السلع الزراعية.[١٤]

٣. مساهمة المعوقات المائية الدولية لاسيما التراجع في كمية المياه اللازمة للاستخدمات الزراعية على أثر قيام الدولة التركية بتنفيذ إنشاء السدود (في الجنوب شرق الأناضول وتحكمها في كميات المياه الداخلة في

نهري دجلة والفرات ، وقد تمثلت تلك المشاريع بمشروع (أليسو) عام ٢٠١٣ الذي من خلاله ترك آثاراً سلبية على الإيرادات المائية في نهري دجلة والفرات ومن ثم المشاركة .بنسبة كبيرة من الجفاف.[١٥]

ومن الجدير بالذكر، إن سعر (أليسو التركي) يعد السعر الأكبر بين السدود على نهر دجلة، إذ له انعكاسات سلبية على الموارد المائية في العراق ومن ثم على الاقتصاد الوطني العراقي.

٤. إن مشكلة الأمن الغذائي لم تعد مشكلة زراعية فحسب بل هي قضية سترا نتيجة مرتبطة بالأمن الأقليمي فضلاً عن المحلي، ذلك أن معدل نمو الطلب العربي على المنتجات الزراعية مثلاً نحو (٦%) من حيث أن معدل نمو الإنتاج في تلك الدول لا يتجاوز ألـ (٢,٥٪) خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى توسع الفجوة الغذائية.

٥. إن سياسات التحرير للتجارة الدولية والإنفتاح على العالم الخارجي ساهم بشكل سلبي على المساهمة بتخفيف الإنتاج المحلي من السلع الزراعية تضعف قدراتها التنافسية في مواجهة السلع الغذائية المستوردة.

٦. تدني إنتاجية الحبوب على المستوى العربي لا سيما البلدان المجاورة للعراق ، إذ يبلغ حجم الإنتاج منها نحو (١,٧٪) طن في الهكتار الواحد عام٢٠١٧ ، بينما عالمياً بلغ نحو (٣,٨) طن في الهكتار الواحد[١٦].

ثانياً: التحديات المحلية ذات الصلة بواقع الأمن الغذائي العراقي.

١. يحتل الناتج المحلي للقطاع الزراعي مستوى متدني مقارنة وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مع حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت درجة اسهامه نحو (٥,١٪) عام ٢٠١٦ بعد أن بلغت نحو (٧,٣٪) عام ٢٠٠٩ و(٢٦,٩٪) عام ١٩٩١، ويزداد ذلك سلبا لأسباب كثيرة من أهمها :

أ. تراجع الأحوال المناخية غير الملائمة والأوضاع الأمنية للسنوات السابقة ، وتراجع حجم الاستثمارات الزراعية من نحو (٣٢٩,٠٨) مليون دولار عام٢٠١٤ إلى نحو (٢٧,٥٢) مليون دولار عام ٢٠١٦.[١٧]

ب.تراجع المساحات المزروعة إلى (٣٣٠٣,٧) ألف هلستار عام ٢٠١٦ مقارنة و (٤٣٥٠٥,٣) الف هكتار عام ٢٠١٦ مقارنة و(٤٣٥٠٥,٣) الف هكتار عام ٢٠١٥، ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة من (١,١٨) هكتار عام ٢٠١٥ إلى (٠,٠٩) هكتار عام ٢٠١٦.[١٨]

ت.الانعكاسات السلبية للحروب والعقوبات الاقتصادية التي ساهمت بشكل مباشر في تراجع نشاط القطاع الزراعي.

ث.شحة الموارد المائية والتدهور الكبير في شبكات الري والبزل لسنوات متراكمة.[١٩]

ج. تزايد قيمة الفجوة الغذائية العراقية المهتمة بالسلع الغذائية المستوردة من الخارج في نحو (٢١٣٩) مليار دولار كمتوسط للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٥) وبنسبة عربياً نحو (٥٥٪) إلى نحو (٢٣٨٠) مليار دولار عام ٢٠١٧ وبنسبة بلغت عربياً نحو (٧,١٪).[٢٠]

٢. نقص التغذية.

بلغت نسبة السكان من معيار انتشار قصور التغذية في العراق عام ٢٠١٧ مقارنة والعالم نحو (٢٧,٨٪) من إجمالي وتأتي بالمرتبة الثانية بعد اليمن البالغة فيها نحو (٢٨,٨٪) ، بينما الحالة الراهنة لانتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في العراق من إجمالي سكان العالم من خلال معيار الاطفال دون سن الخامسة الكثير يعانون من الهزال بلغ نحو (٦,٥٪).[٢١]

٣. إرتفاع ملوحة التربة الزراعية فضلاً عن عدم الإستغلال الأمثل للموارد المائية وندرة الاستخدام أدت أو تأهيل المشاريع الخاصة بالري والبزل .[٢٢]

٤. مشكلة المياه.

تعد مشكلة المياه من المشاكل الكبيرة ذات التأثير المباشر على الأمن الغذائي في العراق ، وهي مشكلة متفاقمة أسهمت فيها عوامل عديدة كان أهمها تراجع الإيرادات من المياه عبر نهري دجلة والفرات فضلاً عن انخفاض في معدل سقوط الأمطار خلال السنوات السابقة نظرا لعدم كفايتها لسد حاجة القطاع الزراعي بسبب عدم انتظام الهطول المطري وقلته للظروف المناخية حيث الجو القاري والتغير المناخي الناشيء من الاحتباس الحراري وماله من أثر في ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حدة الجفاف بسبب شحة الامطار وتذبذبها وعدم انتظامها، ناهيك من التحديات الأقليمية بشأن منابيع المياه التي ألحقت الضرر في جريان المياه والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي في العراق، ويزداد الأمر سوءاً في عدم الإستغلال بصورة مثلى للموارد المتاحة.

٥. مشكلة التصحر.

يعاني العراق من هذه المشكلة التي أصبحت أحد الأسباب التي تسهم في تدهور النظام البيئي ومن ثم التأثير سلبياً في القطاع الزراعي العراقي ، إذ إن نحو ثلاثة أرباع ومساحة العراق تعد مناطق صحراوية تندر فيها المياه، أي أن نحو ١٦ مليون دونك تعاني من التصحر.[٢٣]
اذ يرافق ظاهرة التصحر هجرة سكان الريف الى المدينة ومن ثم الضغط على الموارد من السلع الغذائية فضلا عن التدهور في تحقيق متطلبات الثروة الحيوانية من الموارد الغذائية الطبيعية.[٢٤]

٦. تعد مسألة ارتفاع نمو السكان في العراق تحديا كبيرا اذا ما قورن بتراجع الإنتاج في القطاع الزراعي، فبعد أن بلغ عدد السكان نحو (16335) مليون نسمة عام 1987 ازداد ليصل إلى نحو (37884) مليون نسمة عام 2016 بمعدل نمو سنوي كمتوسط في المدة (1987-2016) نحو (3%) وصولا إلى (صندوق الأمم المتحدة للسكان UNEPA، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق 2012 (ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية للسنوية، 2016) في وقت يتراجع فيه نمو الناتج المحلي الزراعي من معدل بلغ نحو (37%) عام 2005 إلى معدل نمو سلبي بلغ نحو (-4%) عام 2016 وفق الأسعار الجارية.[٢٥]

وهذا يعكس مدى عدم التوافق بين النمو السكاني المرتفع والنمو في الناتج الزراعي المنخفض ليعطي إشارة سالبا في تلبية متطلبات السكان بالصورة المثلى.

٧. التحديات التقنية:

تعد مسألة التقنيات الحديثة عناصر مكملة لتطوير قطاع الزراعة، ونظرا لأعتماد العراق على التقنيات التقليدية في هذا المجال فلا شك ان يتعرض الأمن الغذائي إلى حالة من التدهور من خلال تراجع نوعية المنتجات الزراعية المساهمة في تحقيق الامن الغذائي ، اذ يعاني العراق على سبيل المثال من قلة استخدام المبيدات و بقاء نسبتها منخفضة في مكافحة الأراضي الزراعية من الآفات إذ وصلت نسبة استخدامها على ما يقرب إلى (33%)عام 2002 في مكافحة الأراضي المشمولة وصولا إلى (29%) عام 2004، اذ يزداد الامر سلبا اذا ما قورن ذلك بزيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي ككل التي ازدادت من (979511) مليون دينار عام 2014 إلى (174832)مليون دينار عراقي .[٢٦]
واصبحت مسألة عدم مواكبة التقنيات الحديثة في العراق وضعف الاهتمام بها أسهم بإضعاف دور القطاع الزراعي في تحقيق متطلبات الامن الغذائي، اذ إن تعرض القطاع الزراعي لسياسات الإغراق السلعي لاسيما بعد انفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج أسهم في تحول السوق العراقية لتصريف المنتجات الزراعية والغذائية العربية والأجنبية التي يقف بجانبها ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية الوطنية ومن ثم ارتفاع

أسعارها الامر الذي أدى الى تطور التجارة الخارجية في هذا المجال ومن ثم الانعكاس سلبا على القطاع الزراعي وبالتالي التلكؤ في تنفيذ متطلبات تحقيق الامن الغذائي في العراق.

المحور الثالث
الأمن الغذائي العراقي في إطار متطلبات التنمية المستدامة

إن مسألة تحقيق الامن الغذائي العراقي في ظل متطلبات التنمية المستدامة يتطلب الوقوف عند المعوقات وسبل معالجتها ، ولما كانت تلك المعوقات بمثابة تحديات تواجه تحقيق النمو الشامل في القطاع الزراعي، فإن ذلك يتحتم مواكبة التطورات المختلفة في هذا المجال من خلال بعض الإجراءات المناسبة كتوفير الإمكانات الزراعية لبناء قدرة القطاع الزراعي لدفع المسارات المناسبة لتأهيله والاهتمام به وفق ما تتطلبه التنمية المستدامة التي تعد بدورها برنامجا شاملا للأمن الغذائي و استمرار تحقيق شروطه وسياساته ، عليه ومن خلال الأمور الآتية يمكن الوقوف على تلك المتطلبات:

أولا: متطلبات التمويل

يعد موضوع تمويل القطاع الزراعي للإسهام بتحقيق الامن الغذائي أمرا في غاية الأهمية لتحقيق متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، وهذا يصار الى زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة ولصالح القطاع الزراعي للنهوض بمستواه، اذ ان تدهور معدلات الامن الغذائي يعد بالأمر الخطير، لاسيما وان الفجوة الغذائية في العراق تتسع في ظل غياب الدعم للقطاع الزراعي أو انخفاض معدلاته خصوصا إذا ما نظرنا الى تراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي وتوجه الطلب المحلي على السلع الغذائية الأجنبية.

ثانيا: يتحتم في هذه المرحلة التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المائية لضمان متطلبات النمو المستدام لاسيما الزراعي منه والعمل على زيادة القدرات الإنتاجية وتنشيط معدلاتها بما يضمن تحقيق مستويات إنتاجية افضل .

ثالثا: متطلبات السكان

في ضوء ما تتضمنه تحديات الأمن الغذائي العراقي من مشاكل مزمنة في توفير احتياجات السكان من السلع الغذائية الرئيسة، فإن المرحلة المقبلة تتطلب وضع خطة طويلة الأمد تكتسب من خلالها التنمية الزراعية صفة الاستدامة والاستمرارية ومن ثم الاسهام في تحقيق الاستقرار المطلوب.

رابعا: إتاحة الفرصة لإقامة مشاريع استثمارية جديدة وتفعيل الحالية منها تتصف في تطوير الأنشطة الزراعية و المكملة ذات الارتباط بمجموعة المحاصيل المرتبطة بتحقيق الامن الغذائي.

خامسا: ضرورة اتباع أسلوب الكفاءة في استخدام المياه المتاحة واستثمارها لصالح الأراضي الصالحة للزراعة او استصلاح الأراضي الممكنة بهدف اتاحة الفرصة للعاملين في هذا القطاع من الديمومة في العمل.

سادسا: متطلبات الاستثمار

ان نجاح التنمية الزراعية يتطلب تأطير المشاريع الزراعية بمؤسسات فاعلة يمكن من خلالها تحقيق المصالح المجتمعية التي تتطلب بدورها تحسين المناخ الاستثماري الزراعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والشروع بتقديم التسهيلات الممكنة لها.[٢٧]

سابعا: متطلبات النهوض بالقطاع الخاص

بالنظر للدور الكبير الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص في القطاع الزراعي العراقي ،فإنه لابد من اسهاماته في الجانب الاستثماري، أي ضرورة دعم هذا القطاع بالقروض الزراعية لتامين المتطلبات الاستثمارية للمشاريع والأنشطة التي يناط بالقطاع الخاص امكانية بتنفيذها وتشمل المشاريع المتعلقة بأنظمة الري وتصنيع المنتجات الزراعية وتسويقها.

ثامنا: المتطلبات التكنولوجية:

ان مسألة اجراء تحسينات مستدامة في مجالات مختلفة من الامن الغذائي لابد من توفر بيئة اقتصادية ملائمة يناط بها اتباع السبل والوسائل التكنلوجية من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، الامر الذي يتطلب من الحكومة الاهتمام بتوفير الدعم المناسب للمزارعين بما يضمن استدامة النمو في المجال الزراعي.

تاسعا: الإجراءات النقدية والمالية

إن ديمومة الأمن الغذائي تتطلب أيضا اعتماد سياسات اقتصادية كلية تحافظ على مستويات معينة من النمو الاقتصادي لاسيما في مجال الزراعة، ويجري ذلك من خلال اتباع إجراءات السياسات النقدية والمالية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية المتمثلة بضرورة تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتجنب حدوث الازمات الاقتصادية، فضلا عن ضرورة المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية لتجنب الانعكاسات السلبية على القوة الشرائية وكفاية الموارد الإنتاجية ومن ثم توليد الطلب الكلي الفعال الذي يعد بالأساس المحرك الاقتصادي للخروج من وطأة الفقر.[٢٨]

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

بالنظر للتحديات الكبيرة التي تواجه الامن الغذائي في العراق من جهة، ونظرا لتداخل تلك التحديات، فانه لابد من الوقوف على أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وهي كما يأتي:

١. هناك تحديات عالمية وإقليمية من شأنها الاسهام السلبي لتحقيق الامن الغذائي العراقي متمثلا بارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية الرئيسة المنتجة عالميا، ومنها محصولي القمح والرز يقابلها استمرار العجز الغذائي في توفير الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الزراعية في العراق.

٢ التراجع الكبير في كميات المياه الواردة من منابع نهري دجلة والفرات على إثر قيام الجهات التركية بإنشاء السدود وتحكمها المستمر في تحديد الموارد المائية الداخلة الى العراق، الامر الذي انعكس سلبا في تحقيق متطلبات التنمية الزراعية المستدامة.

٣ تدني اسهامات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق على أثر تراجع حجم الاستثمارات الزراعية من جهة، وتراجع المساحات من الأراضي القابلة للزراعة.

٤ عدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية انعكس هو الاخر سلبا مما الحق الضرر في ديمومة الناتج في القطاع الزراعي.

٥ ان العراق يعاني من مشكلة التصحر التي بدورها أسهمت بتدهور النظام البيئي على اثر ازمة المياه من جهة وتراجع سقوط الامطار حتى عام 2017.

٦ تعرض الامن الغذائي الى حالة من التدهور على اثر عدم اتباع الوسائل التقنية الحديثة في الزراعة سواءً في مجال استخدام المبيدات الزراعية لمكافحة الأراضي الزراعية ، أم في مجال الري والبزل للحفاظ على الثروة المائية والتي أسهمت في تراجع نسب مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٧ وجود حالة عدم التوازن بين السكان وإمكانية القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات من السلع الغذائية الضرورية وهذا يعكس حالة سالبة من شأنها عدم تحقيق الامن الغذائي العراقي.

٨ نمو الفجوة الغذائية من خلال المقارنة بكميات الاستيراد من السلع الغذائية والصادرات منها، مما إنعكس سلبا على نقص التغذية ومن ثم الوصول الى الحالة الراهنة المتمثلة بإنعدام الأمن الغذائي المستدام.

ثانيا: التوصيات

١. ضرورة الاهتمام وتشجيع استخدام الوسائل الحديثة في الري نظرا لان مسألة الهدر في استخدام الموارد المائية المتاحة ينعكس سلبا في الناتج الزراعي المحلي ومن ثم عدم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

٢. ضرورة اعتماد برنامج ملائم لتحقيق التوازن بين النمو السكاني وتوافر الغذاء بما يسهم في تحقيق متطلبات الامن الغذائي العراقي.

٣. توجيه الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وبما ينسجم بمواجهة المعوقات الزراعية والتوجه نحو الكفاءة والفاعلية في اعتماد السياسات الزراعية من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع او من خلال اعتماد سياسات نقدية توسعية قائمة على منح الائتمان المناسب للقطاع الخاص لإقامة تلك المشاريع من جهة

، أم من خلال سياسات مالية توسعية أخرى قائمة على الإعفاءات الضريبية المتعلقة بدخول مشاريع القطاع الزراعي من جهة أخرى.

٤. ضرورة تحسين ومعالجة ندرة المياه من خلال توجيه الجهد الحكومي لتأهيل وإقامة السدود فضلا عن التوجيه لمتابعة ما يتعلق بمسألة المياه الإقليمية المشتركة بهدف التوصل الى اقصى الإمكانات لضمان الحصص المائية للقطاع الزراعي وتوجيه استخدامها في الاتجاهات الصحيحة.

٥. خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تفعيل التشريعات ذات العلاقة وبما يضمن تأمين متطلبات الاستثمار والنهوض بالواقع الزراعي.

٦. تأهيل وتطوير البنى الارتكازية الملائمة للمناطق الزراعية والمتمثلة بإقامة الطرق و تحسين الخدمات المختلفة التي من خلالها ضمان ديمومة النمو الزراعي وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب التعليمية والصحية.

٧. الاهتمام بالغابات والنباتات الطبيعية لضمان المراعي التي يمكن الاستفادة منها في إقامة المحميات البرية من جهة وتطوير الثروة الحيوانية.

٨. الاهتمام بالأنهار والبحيرات لتنمية الثروات السمكية للمساهمة في تحقيق الامن الغذائي العراقي.

٩. ضرورة التوجه للاهتمام بالبحوث والبرامج الزراعية للإسهام في تطوير وتأهيل المشروعات الزراعية المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستديمة.

المصادر:

[١] منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (الفاو)، الأمن الغذائي والمساعدات الغذائية، تقرير مقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما (إيطاليا)، عام ١٩٩٦، ص٣.
[٢] منظمة الأغذية والزراعة الدولية، السياسات السعرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٢٤.
[٣] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقييم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، كانون الأول ١٩٩٤، ص٢.
[٤] د. سالم توفيق النجفي، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي، منشورات بيت الحكمة، بغداد1999، ص 16 .
[5] World Food Report, 1985, op,cit, p.30
[٦] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقييم الإستراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، مصدر سابق، ص١٠-١١.
[٧] إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص٩٠.
[٨] سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي، إشكالية الوضع الراهن وأزمة المستقبل، مطبعة اليرموك، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص١٥-١٩.
[٩] زهير سعد كعيد ابو غنيم، مفهوم الامن الغذائي ووسائل تحقيقه، مجلة الزراعة العراقية، العدد ٤، وزارة الزراعة، بغداد ٢٠٠١، ص١٠-١١، و. عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، مصدر سابق، ص٢٤٣
[١٠] د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات ،ط١، (عمان : دار وائل للنشر ، ص١٢٨-١٢٩) .
[١١] د.منير حمش ، الفساد والاصلاح والتنمية- مازق التنمية في بلدان العالم الثالث في ظل اليات العولمة الاقتصادية ، (دمشق:اتحاد الكتاب العرب، بلا) ، ص ٦٦.

[12] http://www.ao-academy.org/docs/planning..._salam_kubbah.doc

[١٣] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، البرنامج الطاري للأمن الغذائي العربي، نيسان ٢٠٠٨، ص١.**

[١٤] المصدر نفسه، ص٢.

[١٥] د.رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التربية الأساسية ٦/٥/٢٠١٩ ، مجلة كلية التربية الأساسية / جامعة بابل، العدد/٢_ آذار ٢٠١٠، ص٢١٢.

[١٦] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي،٢٠١٧، ص١٢.

[١٧] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي ، ٢٠١٧.

[١٨] المصدر نفسه.

[١٩] البنك المركزي العراقي، التقرير الأقتصادي عام ٢٠٠٧، ص٤.

[٢٠] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ٢٠١٧، ص٩٠.

[٢١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ٢٠١٧.

[٢٢] حكيم كريم عزيز، التصخر الناتج عن الكثبان الرملية وكيفية السيطرة عليها ، مجلة عطاء الرافدين ، وزارة الموارد المائية، العدد /٣٣، ٢٠٠٩، ص ٤٠.

[٢٣] د.رضا عبد الجبار الشمري، ص٢١١.

[٢٤] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000 ،ص17

[٢٥] بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة برامج الاستثمار الحكومي ،الحسابات القومية لسنوات متفرقة.

[٢٦] حيدر طالب موسى، حقي امين، الامن الغذائي في العراق – الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15العدد 2 لسنة 2013 ، صفحة 129.

[٢٧] البرنامج الطارئ للتنمية الزراعية العربية ص7.

[٢٨] اسوان عبد القادر زيدان، آمنة عبد الاله حمدون، سياسات الامن الغذائي في بلدان نامية مختارة، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية (8)، ص 24.